

المشكل النحوي في المفاعيل حتى نهاية القرن السادس الهجري (دراسة تأصيلية – تحليلية)

المدرس المساعد مرتضى صباح صيوان الحسون مديرة تربية محافظة البصرة
الأستاذ الدكتور فاخر هاشم الياسري قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم
الإنسانية/ جامعة البصرة

المخلص:-

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم المشكلات النحوية التي تكتنف موضوعة منصوبات الأسماء بدراسة تأصيلية تحليلية لهذه المشكلات، واقتصار البحث على الجوانب التي يتحقق فيها المشكل النحوي دون غيرها من القضايا النحوية التي لا لبس ولا إشكال فيها، وسيحاول الباحث قدرَ جهده بعد أن يستعرض تلك المشكلات أن يضع أهم الحلول التي يراها ناجعة ومناسبة لمثل هذه المشكلات، كل هذا سيكون مقتصرًا على آراء النحويين حتى نهاية القرن السادس الهجري، ولا يعني هذا عدم الرجوع إلى آراء النحويين والدارسين ممن أتوا بعد هذا القرن المذكور، ولكن سيكون الرجوع استثنائاً بأرائهم وتوضيحاً لما ألبس أمره من أقوال المتقدمين .

وسنلقي الضوء في هذا البحث على أهم المشكلات النحوية التي تعترض المنصوبات في الدرس النحوي، ولم يتعرض الباحث للمنصوبات بالتبع؛ لأنَّ أغلب قضاياها واضحة غير ملبسة ولا مشكلة واكتفى بالحديث عن المشكلات النحوية في المنصوبات وأبرزها: (المفعول به – المفعول المطلق- المفعول لأجله – المفعول فيه – المفعول معه – الحال- التمييز – الاستثناء).

كلمات مفتاحية: غموض ، غموض نحوي ، حالة النصب ، مفعول به ، حالة النصب المتشابه ، ظروف الزمان والمكان ، مشكلة في أسماء النصب.

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٠٢/١٤

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٢/٠١

The Grammatical Problem of Objects till the End of the Sixth Century AH: A Foundaitonal and Analytical Study
Res. Murtadha Sabah Siwan Al-Hassoun
Prof. Fakhir Hashim Al-Yasiri (PhD.)
Department of Arabic, College of Education for Human Sciences, University of Basrah

Abstract:

This study aims to reveal the most important grammatical problems that surround the subject of accusative nouns in a fundamental analytical study of these problems. The research is limited to the aspects in which the grammatical problem is achieved without other unambiguous grammatical issues. The researcher will try his best after reviewing these problems to put the most important solutions that he deems effective and appropriate for such problems. All this will be limited to the opinions of grammarians until the end of the sixth century AH. This does not mean not to refer to the opinions of the grammarians and scholars who came after this century, but the reference will be based on their opinions of what was confused by the sayings of the forerunners. In this research, we will shed light on the most important grammatical problems that face the accusative nouns in the grammatical lesson. The researcher did not deal with all nouns, because most of them have clear issues and there is no problem with them. The researcher contented himself with talking about the grammatical problems in the accusatives, the most prominent of which are (object – cognate accusative – adverb of manner – adverbs of time and place – coordinated object– accusative nouns - exception).

Keywords: ambiguity, syntactic ambiguity, accusatives, object, cognate accusative, adverbs of time and place, problem in accusative nouns.

Received:01/12/2021

Accepted: 14/02/2022

المقدمة:-

إنَّ لفظة (المُشْكِل) وإن وردت في كتب النحو العربي - قديماً وحديثاً- إلا أنها لم تحظْ بتعريف خاص بـ(المشكَلِ النحوي) ولم يتصدَّ أحدٌ من العلماء لتعريفه، بل أنَّ أغلب الباحثين والدارسين حينما تطرقوا له ساقوا تعريف الأصوليين والفقهاء الذي يعني عندهم : ((هو اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال))^(١) ، أوالمفسرين الذي يعني عندهم ((ما اشتبه المراد منه على وجه لا يُعرفُ تأويله إلا بدليل يتميز به من باقي سائر الأشكال المختلفة))^(٢) ، ولم ينظروا له من منظارٍ نحوي، ولذا كان لزاماً علينا التأصيل لمفهوم المشكَلِ وصولاً إلى إعطائه تعريفاً جامعاً مانعاً، فالمشكَلِ في اللغة مأخوذ من الفعل " أشكَل " و ((أشكَل الأمر إذا اختلفَ وأمرٌ مشكَلٌ شاكلٌ : مشتبهٌ ملتبسٌ ، وشاكلٌ هذا ذلك من الأمور ، أي : وافقه وشابهه . وهذا يشكَلُ به أي : يشبه . وهي شكيْلَةٌ أي شبيهةٌ . والغرابُ شكَلُ الغرابِ أي : شبيهُهُ ، والشكَّال : حبلٌ يشكَلُ به قوائمُ الدابةِ . والشكَّال في الفرس : تحجيلٌ ثلاث قوائم واطلاق واحدةٍ وهو مكروه ، وشكَلْتُ الكتابَ : قيدته))^(٣) ، وقال الجوهرى(٣٩٣هـ): ((الشَّكَل بالفتح: المثل والجمع أشكال، يقال: هذا أشكل بكذا أي أشبه... وشكلت الكتاب أيضاً ، أي قيدته بالإعراب، ويقال أيضاً: أشكلت الكتاب بالألف كأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس))^(٤) ، وننتهي من هذا إلى أنَّ المشكَلِ في اللغة يعني (التشابه بين الشئيين) و(الالتباس) و (الاختلاط) و (التقييد) و (المماثلة) و (التداخل) (والخروج عن الأصل)، وهذه المعاني ليست بالبعيدة عمَّا يرادُ بالمشكَلِ على وفق التعريف الاصطلاحي.

ولذا يمكننا القول إنَّ المشكَلِ النحوي : ((هو ما لا يدرك المراد منه - من مسائل النحو وأصوله وتطبيقاته وأساليبه ومصطلحاته وأعاريه - إلا بإعمال النظر وإجالة الفكر؛ لما يكتنفه من غموضٍ ، أو لبسٍ ، أو خفاءٍ ، أو إجمالٍ ، أو صعوبةٍ ، أو تعقيدٍ ، أو تشابهٍ ونحو ذلك)) والذي يقف وراء حدوثه أسباب أبرزها: صعوبة التأليف في النحو، وسوء فهم تعبيرات النحويين القدامى، واختلاف مستوى الفكر النحوي لدى معلم النحو ومتعلميه، وعدم التفريق بين علمي النحو وأصوله، وعدم استقلالية الدرس النحوي، وتعدد المصطلحات النحوية وعدم ضبطها ، ونشوء المذاهب النحوية وتعددتها وما أعقبها من توسع في هوة الخلاف النحوي بين المذاهب وبين علماء المذهب الواحد، وعدم ضبط الرواية، وعدم ضبط النقل عن النحويين، ومخالفة القاعدة والخروج عنها إلى غير ذلك من الأسباب التي يطول بنا ذكرها ، وقد ارتأينا أن تكون المفاعيل أنموذجاً نحويّاً خاصاً للبحث الذي سلطنا فيه الضوء على أهم المشكلات التي تعترض طريق دارس النحو في المفاعيل، وأعرضنا عن ذكر المسائل النحوية الواضحة التي لا خلاف فيها ولا إشكال، واقتصرنا على ما التبس

أمره وتداخل وتشاكل، مع محاولة جادة منا في سبيل إيجاد الحلول الناجعة والمناسبة لتلك المشكلات، والله الموفق.

أولاً: المفعول به:

تكاد تجتمع كلمة النحويين على أنّ المفعول به فضلةٌ تتمم معنى الجملة الفعلية التي فعلها متعدٍ ، ومن هنا أجازوا حذفه، ومثلت حالة الحذف مشكلةً نحويةً ؛ لأنّ المفعول به وإن كان فضلةً لكنه قد يكون من متممات الإسناد التي ينقص الكلام بعدم ذكرها ، فلو قلت : "ضرب زيد" لبقى السامع متحيراً في المضروب، وتتداخل عنده الأشكال وتشابهه ، أضرب إنساناً أم حيواناً أم جماداً أم كان الضرب نحواً من المجاز كضرب الأمثال؟! ، ومن هنا نجد أن ذكر المفعول قد يكون في بعض الأحيان واجباً كما إذا كان الفعل محصوراً عليه كقولنا: "ما ضربت إلا زيداً ، وإنما ضربت زيداً" ، أو وقع جواباً لاستفهام ، كقولك : "زيداً" لمن قال من تضرب؟^(٥) ، فيكون الحذف هاهنا مشكلاً؛ لاشتداد حاجة المعنى إلى ذكره ؛ إذ يحذفه يختل المعنى ويفسد^(٦) .

ولكن حذف المفعول أمر كثيرٌ في اللغة العربية حتى قال الباقولي في حذف المفعول به في القرآن الكريم: ((لو حاول إنسان أن يأتي بجميعه توالى عليه الفتوق ، ولم يمكنه القيام به لكثرتة في التنزيل ، وكان بمنزلة من يستقي من بئر زمزم فيغلبه الماء))^(٧) .

وحذف المفعول على كثرتة لكثته لم يخل من المشكلات ، ومن هنا قسّمه النحويون إلى قسمين: ما يحذف اختصاراً، ويعنون به ما قام فيه الدليل على المحذوف ، واقتصاراً وهو ما حذف واستغني عنه بلا دليل يقوم عليه، وعدوا الحذف من باب التوسع في الأفعال^(٨) ، فالفعل إذا جاء بلا مفعول على الرغم من استحقيقه له إنما يكون مقصوداً به اطلاقه^(٩) .

ومن أولى المشكلات التي تواجهنا في هذا المجال، حذف معمولي "ظنّ وأخواتها" أو أحدهما، ولقد قرّر النحويون أنّ مفعولي "ظن" ليسا فضلةً^(١٠) ، وقد منع المبرد حذف المفعول الثاني ولم يجز أن يُقال : "ظننت زيداً" ؛ لأنها ليست أفعالاً مستقلةً بفعاليتها ، وإنما أصل معموليها مبتدأ وخبر فكما لا بد للابتداء من خبر لا بد للفعل "ظن وأخواته" من مفعول ثانٍ^(١١) ، أما لو جاء الفعل بمعنى : "اتهم" جاز حذف المفعول الثاني فتقول: "ظننت زيداً" وأنت تريد اتهمته^(١٢) ، وكذلك منع السيرافي من حذف المفعول الثاني من الفعل "حسب"^(١٣) ، وأجاز الجمهور حذف أحدهما إذا دلّ عليه دليل أي إذا كان الحذف اختصاراً، كقولك : "ظننت زيداً" في معرض الجواب عن قولهم: "من ظننته قائماً؟" ومنع ابن ملكون^(١٤) ذلك متمسكاً بكون مفعولي هذه الأفعال عمدة لا يستغني الكلام عنها^(١٥) ، وقد أشكل على النحويين ورود بعض القراءات القرآنية والشواهد الشعرية التي يظهر منها

حذف المفعول الأول أو الثاني لظن وأخواتها كقوله تعالى: { وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ }^(١٦)، ووجه الإشكال هنا أن المحذوف لا دليل ظاهراً عليه في الجملة، فذهب الخليل وسيبويه والكسائي والفراء إلى أنّ المفعول الأول مضمّر تقديره: "البخل" دلّ عليه الفعل: "يبخلون"^(١٧)، وتابعهم على ذلك طائفة من النحاة مثل ابن السراج^(١٨)، وأبو علي الفارسي^(١٩)، وقد فسر الأنباري ذلك بأنّ الفعل له من الوفرة المعنوية التي تمكنه من أن يقوم مقام مصدره فأجاز تقدير المفعول الأول "هو" العائد على "البخل" غير المذكور، ولكن الفعل يبخلون دلّ عليه^(٢٠)، ويزيد الأمر إشكالاً مع القراءة بالتاء^(٢١): ولأنّ المفعول الأول في باب "ظننت" لا بدّ أن يكون اسم معنى، وبقراءة التاء يكون "الذين يبخلون" مفعولاً أول، و "خيراً" مفعولاً ثانياً، ومن المعلوم أن "الذين يبخلون" ليس اسم معنى، ولهذا استبعد أبو علي الفارسي هذه القراءة إلا على تقدير مضاف إليه محذوف قبل "الذين" فيكون التقدير: "ولا تحسبن بخل الذين يبخلون.."^(٢٢).

ولا يخفى على الحصيف ما في هذا من تأويلات وتقديرات تبعد النص عن مراده، وما نميل إليه أنّ المفعول الأول قد حُذِفَ من الجملة للعلم به فلا حاجة لذكره، وقد دلّ عليه صلة الموصول "يبخلون بما آتاهم الله من فضله"، وما كان لذكر المفعول أن يؤدي الدلالة التي أرادها الله تعالى بحذفه؛ لأنّه سبحانه أورد ما يبخلون به بصيغة ما آتاهم من فضله للمبالغة في بيان سوء صنيعهم؛ لأنّ ذلك مما حقه البذل لا البخل^(٢٣)، فكان حذف المفعول والإتيان بعنوانه أبلغ من ذكره في الجملة.

ومن مشكلات المفعول به مشكلة تقديمه سواء أكان على الفاعل أم على الفعل والفاعل، والأول يدخل في باب المشكل؛ لأنّه خلاف الأصل ففي قولنا: "ضرب زيداً عمرو" خروج عن الأصل، يقول سيبويه: ((وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً))^(٢٤)؛ لأنّ رتبة المفعول أن تكون متأخرة عن الفاعل، ولكن هذا الأمر – وإن كان خروجاً عن الأصل – إلا أنه جائز لأنّ الإعراب ضمن لنا عدم اللبس^(٢٥)، وهو باب من أبواب التوسع في اللغة، ولكن هذا الجواز مشروط بأمن اللبس؛ فإذا لم يف الإعراب بالتمييز بين الفاعل والمفعول وجب تقديم الفاعل^(٢٦) كما في قولنا: "ضرب موسى عيسى".

ولعلّ هذا التقديم يكون مشكلاً عند الكوفيين من جهة أنّ العامل في المفعول به عندهم هو الفعل والفاعل، بل عند بعضهم الفاعل فقط^(٢٧)، وذلك لأنّ تقديم المفعول على الفاعل يعني الفصل بين العاملين، وهذا مشكل جداً، إذ لا يصح أن يكون المعمول معمولاً لعاملين أحدهما متقدم والآخر متأخر، ولا سيما إذا علمنا أنهم يعتقدون أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد.

أما تقديمه على الفعل والفاعل فجائز وقد يجب في موارد، ولكن ما يهمننا في هذا المجال إشكالية تقديمه على الفعل المسبوق بـ"إن" الشرطية نحو قولك: (زيداً إنْ تضربْ أضرب)، فقد منع البصريون ذلك وعدّوه مخالفاً للقاعدة، ووجه إشكالهم أنّ "إن" مما له الصدارة في الكلام فلا يجوز تقديم المفعول عليها^(٢٨)، وأجاز الكوفيون ذلك اعتماداً منهم على أن أصل الجزاء متقدم على الشرط^(٢٩)، وقول الكوفيين هذا سبّب مشكلاً جديداً يتعلق بناصب المفعول به المتقدم، وهو الفعل الأول أم الثاني، فقال الكسائي: إنّه الأول، وذهب الفراء إلى أنه الثاني وتابعه على ذلك الباقلوي^(٣٠)، وأجاز الكسائي نصبه بالثاني أيضاً^(٣١)، وما نميل إليه هو رأي البصريين؛ لأنّ مثل هذه الأمثلة الصناعية التي لا نجد لها مثيلاً في القرآن الكريم ولا في أشعار العرب تكون سبباً من أسباب المشكل النحوي، وما التوجيهات التي تتعلق بها إلا استحسانات وتخمينات لا ترقى إلى أن تكون حقائق علمية ثابتة.

ومن مشكلاته أيضاً وقوع الجملة الإسمية موقع المفعول به، فذهب سيبويه إلى أنّ "إنّ واسمها وخبرها" إذا وقعت بعد الأفعال التي تنصب مفعولين فإنها تسد مسدهما معاً، ولا حذف في الكلام؛ لأنّ الجملة مشتملة على الجزأين^(٣٢)، وأشكل هذا القول على الأخفش فرأى أنها تسد مسد المفعول الأول فقط والثاني محذوف؛ معلاً ذلك أنّ (إنّ وما عملت فيه) تؤول مصدرًا والمصدر المؤول يحل محل الاسم المفرد وليس الاسمين معاً^(٣٣)، وهذا الخلاف بينهما أدى إلى الاختلاف في املاء (همزة إنّ) فهي عند سيبويه مفتوحة لكونها سد مسد المفعولين، وعند الأخفش لا يجوز فيها إلا الكسر لأنها تؤول مصدرًا مؤولا يحل محل الاسم المفرد^(٣٤).

ثانياً: المفعول المطلق:

ومن منصوبات الأسماء المفعول المطلق، ولعله من أكثر المنصوبات إشكالاً ولبساً، وتتمحور مشكلاته في عدة أمور أبرزها: إشكالية المصطلح، فقد اختلفت مصطلحاته وتعددت فمنهم من أسماه بالمصدر، ومنهم من أسماه بالمفعول المطلق، وأما سيبويه فكان يسميه ((الحدث والحدثان وربما سماه الفعل))^(٣٥)، ويبدو لي أنّ النحويين الأوائل لم يكونوا ليفرقوا في الاصطلاح بين المصدر والمفعول المطلق فنراه حينما يعربون المفعول المطلق يقولون نصب على المصدر أو مصدر منصوب إلى غير ذلك من التعبيرات^(٣٦).

إنّ هذا التداخل في المصطلح سبب مشكلة نحوية ألفت بظلالها على كثير من القضايا النحوية، وأخص بالذكر منها عدم جواز تثنية المصدر وجمعه، فقد منع النحاة ذلك وعللوه بعلة منها: ((لأنه اسم لجنس الضرب والأكل وما أشبهها والجنس يدل على الواحد فما فوقه، فلا معنى للتثنية والجمع، إلا أن تختلف أنواعه))^(٣٧)، ومع اختلاف الأنواع يجوز ذلك فتقول قمت قيامين وقعدت قعودين^(٣٨)، وهذا الكلام – وإن كان صحيحاً في نفسه- أوقع النحويين في مشكلة تعارض القواعد مع النصوص القرآنية والنصوص الموروثة التي

يظهر منها تثنية المصدر وجمعه ، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : {قَالُوا أَضْعَافُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ} ^(٣٩) ، فقد جمع "حُلْم" على أحلام ، ومثله قول الشاعر:
 هل من حُلُومٍ لأقوامٍ فتندرهم ما جرَّبَ الناس من عَصِيٍّ وتضريسي ^(٤٠)
 فقد جمع المصدر على "حلوم" ، وقد تأول النحاة ذلك بأنَّ المصدر هاهنا يدل على أنواع مختلفة ولذا ساغ جمعه ^(٤١).

وما نراه أنَّ مشكلة نحوية دخلت على هذه المسألة ناتجة عن عدم التفريق بين مصطلح المصدر ومصطلح المفعول المطلق، إذ تداخلت عندهم التسميات فأثرت على الأحكام النحوية ، والذي نراه قريباً للواقع أن ثمة فرقاً بين المصدر وبين المفعول المطلق إذ ليس كل مصدر هو مفعول مطلق وليس كل مفعول مطلق مصدر، فبينهما علاقة العموم والخصوص من وجه ^(٤٢) ، وفي ضوء هذا يمكن القول: إنَّ امتناع التثنية والجمع ليس حكماً مطرداً في المصادر كلها، بل يمكن القول: إنَّه خاص بالمصدر إذا جاء مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله نحو: "ضربتُ ضرباً" ^(٤٣) ، فالمصدر – هاهنا- علاوة على كونه اسم جنس ، فثمة علة أخرى تمنعه عن التثنية والجمع – وهي برأيي أقوى من علة كونه اسم جنس- وهي مضارعة الفعل، فالمصدر المؤكد لعامله إنما هو ((بمثابة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع)) ^(٤٤) ، ولأجل هذا امتنع جمع المصدر – هاهنا- أما ما عدا هذا الموضوع فيجوز الجمع والتثنية ؛ لخروج المصدر عن هذه المضارعة واقترابه من الاسمية حيناً ومن الوصفية حيناً آخر، إذ إنَّ كثرة استعمال المصدر في الوصف ، يزيل عنه مانع التثنية والجمع ويدخله في باب الأسماء والصفات ^(٤٥) ، كما رأينا ذلك في مصدر "الخصم" فقد ورد في الذكر الحكيم مفرداً في قوله تعالى: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ} ^(٤٦) ، مع أنهم جمع بدليل قوله: "تسوروا" ، ولكنه ذكره مثنى في الآية الموالية فقال: {قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ يَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ} ^(٤٧) ، بل ورد في الشعر في بيت واحد ذكر الخصم مفرداً ومثنى وجمعاً كقوله:

أبرَّ على الخصوم فليس خصمٌ ولا خصمان يغلبه جدالاً ^(٤٨)

وإنما ساغ ذلك كله لعدم مشابهة المصدر في هذه الحالة ومثيلاتها للفعل بل يقترب من الاسم أو الوصف ، إما لكثرة استعماله فيهما ، أو لكونها مختوماً بالتاء ^(٤٩) ، أو لكون الأنواع مختلفة في المصدر المجموع فيوقف في ذلك على المسموع كما هو رأي سيبويه ^(٥٠) ، ومن ذلك قوله تعالى: {وَتَطَّنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا} ^(٥١) ، فإنما ساغ جمعه لأن المراد: ((تظنون به أشياء وأموراً كاذبة)) ^(٥٢) ، وهذه الأمور مختلفة وليست متفقة ؛ ولذا جاز الجمع، فإن قيل: إن "الظنون" مفعول مطلق مؤكداً للفعل "ظن" وبهذا ينتفي ما تقدم من اقتصار المنع على حالة التأکید، قلنا: إنه ليس مؤكداً لفعله بل هو مبين للنوع، إذ لو كان مؤكداً لفعله للزم ان يكون الظن واحداً لا

متعددًا مختلفًا، وقد ذكر ابن الوراق والهروي أن المقصود بالظنون هنا : ظنوناً مختلفة^(٥٣)، وهذا الاختلاف يتنافى مع التوكيد الذي يقتضي اتحاد المؤكّد مع المؤكّد في الدلالة والمضمون، وإلى هذه الحقيقة أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

وما لتوكيدٍ فوجِدَ أبداً وثنيّ واجمع غيره وأفرداً^(٥٤)

ومن المشكلات الناتجة عن عدم التفريق بين مصطلحي المصدر والمفعول المطلق ، مجيؤه غير مصدرٍ، إذ تعدد الكلمات التي تنوب عن المصدر في باب المفعول المطلق؛ ولذا من المشكل اطلاق لفظ المصدر عليه ، فقد تنوب شبه الجملة عن المصدر كما في قوله تعالى: { فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا }^(٥٥)، حيث رأى النحاس أن كذكركم يحتمل ان تكون حالاً ويحتمل أن تكون مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر فالأصل عنده "اذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم" فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه^(٥٦).

إنّ من النحاة من ذهب إلى جواز مجيء المفعول المطلق جملة كابن الحاجب الذي جعل من جملة مقول القول مفعولاً مطلقاً كقولهم: قال زيد عمروٌ منطلقٌ، وكذلك عدّ ابن الحاجب المفعول الثاني و الثالث من قولنا: "أنبأت زيدا عمراً فاضلاً" مفعولاً مطلقاً بحجة أنهما متعلقا العلم لا العلم نفسه ، ورد ابن هشام ذلك كله قائلاً: ((وهذا خطأ بل هما أيضاً منبأ بهما لا نفس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح))^(٥٧).

ولا تقف مشكلة نيابة الكلمات عن المصدر في باب المفعول المطلق عند هذا الحد بل تعدد حتى أحصاها الأشموني في شرحه بست عشرة حالة ثلاث عشرة منها في المبين للنوع ، وثلاث منها في المؤكّد لعامله^(٥٨)، ولكن المشكلة أن النحاة في القرون الأولى كانوا لا ينفكون عن اطلاق لفظ المصدر عما ينوب عنه فترى ابن جني مثلاً في اللمع يقول في باب ما ينوب عن المصدر عند قول الشاعر:

يُغْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدٌ^(٥٩)

: ((تنصب حباً على المصدر بما دلّ عليه يعجبه ، وكذلك : إني لأبغضه كراهيةً وإني لأشئوه بغضاً))^(٦٠)، وهو يقصد نصبه على المفعول المطلق ؛ لأن المصدر المنصوب ها هنا مرادف لمصدر الفعل لا من لفظه. وما نريد الانتهاء عنده هو ما ابتدأنا به ، وهو أنّ العلاقة بين المصدر وبين المفعول المطلق علاقة العموم والخصوص من وجه فليس كل مصدر مفعولاً مطلقاً ولا العكس، ومن هنا كان الأجدر فصل المصطلحين والتقيد بمصطلح المفعول المطلق ؛ لكونه أكثر دقّةً وأقرب من المراد قصده في باب المنصوبات.

ولو تجاوزنا مشكلة المصطلح لوجدنا أنّ مشكلةً أخرى تواجهنا في هذا المورد، وهي مشكلة العامل في المفعول المطلق وما ينوب عنه ، فلقد تمسك النحاة الأوائل بضرورة أن يكون للمفعول المطلق - المصدر حسب

اصطلاحهم- عاملاً ، وذكروا أنه ينصب بأحد ثلاثة أمور^(٦١): المصدر: كقوله تعالى: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا}^(٦٢) ، أو فعل كمثل: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا}^(٦٣) ، أو الوصف المشتق كمثل: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا}^(٦٤) ، ولكن هذا التفصيل لم يخل هو الآخر من الإشكال، فقد ميّز النحاة بين ما إذا كان العامل من لفظ المصدر وهو جار عليه، وبين ما لم يكن كذلك فظهر في الأول فقد أشكل نصبه بالفعل الظاهر عند ابن الطراوة وتلميذه السهيلي، فذهب الأول إلى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره: "فعل" ، وأما السهيلي فذهب إلى إضمار فعل من لفظ المذكور فتقدير: "ضربت زيدا ضرباً": "ضربت زيدا ضربته ضرباً"^(٦٥) ، ولا يخفى على المتدبر ما في هذين الرأيين من تكلف وعناء يزيد من إشكالية التراكيب النحوية، ولهذا ردّه أبو حيان واصفاً إياه بالتكلف والخروج عن الظاهر بلا دليل^(٦٦) ، وأما إذا كان غير جار عليه ، فقد ذهب سيبويه^(٦٧) ، والمبرد^(٦٨) ، وابن السراج^(٦٩) إلى أن العامل فيه الفعل نفسه ؛ لاتفاقه في المعنى، كما في قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا}^(٧٠) ، وقد علل سيبويه ذلك بقوله: ((لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت))^(٧١) ، ويضيف الزمخشري علةً أخرى وهي التلاقي بينهما في الاشتقاق^(٧٢) ، وقد ذكر أبو حيان أنّ مذهب المبرد وتبعه ابن خروف أنه منصوب بفعل المصدر والفعل الظاهر دليل عليه وعزا ابن خروف ذلك لسيبويه^(٧٣) ، ولعل هذا العزو إلى سيبويه فيه من الإشكال ما فيه لما تقدم ذكره من بيان رأيه في اتحاد المعنى بين: (نباتاً وإنباتاً)، وثمة وجه ثالث وهو قول أبي الحسن الأخفش فيما إذا كان المعنى مغايراً ففي نصبه بالظاهر إشكال، وإذا لم يغير نصب به^(٧٤).

ولعل ثمة مشكلة أخرى تواجهنا في هذا المورد وهو وجود بعض المصادر المنصوبة على المفعول المطلق ، ولكنها تخلو من فعل من لفظها أو معناها كمثل: "سبحان الله" ، فقد عدّها سيبويه من المصادر غير المتصرفة^(٧٥) ، وذكر المبرد أنها لا فعل لها^(٧٦) ، وبهذا يكون نصبها مشكلاً ؛ لعدم وجود عامل لها باللفظ أو المعنى، فذهب الخليل وسيبويه والزجاج إلى نصبها بفعل مقدر وتأويله عندهم: "أسبح تسبيحاً"^(٧٧) ، وأما المبرد فذهب إلى أنها منصوبة على المفعول المطلق على الرغم من عدم وجود فعل من لها، وحده أنه مضاف إلى الله تعالى لما في هذا اللفظ من التنزيه والبراءة له عز وجل^(٧٨) ، وإلى مثل هذا ذهب ابن سيده إذ عدّه من المصادر التي خرجت عن التمكين فلا تستعمل إلا مفعولاً مطلقاً وإن لم يكن لها فعل^(٧٩) ، وثمة رأي لطيف للسهيلي يحل هذه المشكلة وأمثالها من المصادر التي لا فعل لها ؛ إذ علة النصب عنده ليست عاملاً لفظياً بل هو عامل معنوي يعبر عنه (بقصد الذكر) فكل ما كان مقصوداً ذكره نصب كسبحان الله : ((اسم ينبي عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان والأحوال ؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر))^(٨٠) ، ولعلّ رأيه هذا أقرب من تقديرات النحاة التي سعوا إليها جاهدين في سبيل تسويغ النصب

على وفق تشكيل جملة عناصر الإسناد المتكونة من العامل والمعمول، والتي تكون في أغلب احايينها بعيدة عن إرادة المتكلم وقصده^(٨١).

وهناك ما هو أشد إشكالاً في هذا الصدد : وهو عامل المصدر المؤكد لفعله، كمثّل : (ضربت ضرباً)، فما العامل في : "ضرباً" هذا الإشكال شغل بال السهيلي فسأل شيخه ابن الطراوة عنه فقال: ((وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل ، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو في المعنى ، فما العامل فيه؟ فسكت قليلاً ثم قال : ما سألتني عنه أحد قبلك))^(٨٢) ، وتحيرُ الشيخ يوحى بتعقيد المشكل حتى رأى أن الإجابة تتمثل بكون العامل فيه فعل مضمر تقديره : "فعلت" ولم يرقُ هذا الجواب للتلميذ ورأى السهيلي أن الحل لهذا الإشكال يكمن في الرجوع إلى رأي سيبويه القائل إنَّ المصدر منصوب بفعل التوكيد نفسه ولكنه اختزل فسدَّ المفعول مسدّه كما سدّت "إياك" و "رويداً" مسد العامل فيهما فصار التقدير: ضربتُ ضرباً ، فضربت الثانية هي توكيد على الحقيقة وقد سد ضرباً مسدّها، ويعرب حينها مفعولاً مطلقاً لا توكيداً^(٨٣) ، هذا كان مجمل كلام السهيلي الذي عزاه إلى سيبويه ، ولكنَّ نقله عنه كان مشكلاً هو الآخر ، فسيبويه وإن كان قد قال باختزال الفعل ولكنه لم يشر البتة إلى وجود فعلين يكون أحدهما عاملاً في الآخر كما زعم السهيلي، بل كان رأيه يقوم على أساس نيابة المصدر عن الفعل نفسه وسدّه مسده ؛ لأنه جعل بدلاً من اللفظ بالفعل فجعل حمداً موضع أحمد الله، وشكراً بدلاً من أشكر الله^(٨٤) سواء أكان ذلك في باب الدعاء ام غيره ؛ لأن الفعل هاهنا اختزل في المصدر فقام مقامه.

ومن مشكلات المفعول المطلق إضماره ، فقد ذكر سيبويه أنه يجوز إضمار المصدر ومثّل له بقوله: "عبد الله أظنّه منطلق" فأقام الهاء مقام المصدر فكأنه قال : أظنّ ظنّي أو أظنّ ذاك الظنّ، وقد تنبه سيبويه إلى أنّ (الهاء) هنا لا ترجع على عبد الله بل على المصدر المحذوف ؛ لأنّ الظن هنا ملغى^(٨٥)، وعلّة إضمار المصدر في هذه الحالة تقدم فعله عليه فصار تقدمه كتقدم المصدر^(٨٦)، وأرى أن هذا التركيب – وإن كان مسموعاً عن العرب- إلا أنّ فيه إشكالاً من جهة وقوع الهاء على المصدر "الظن" توكيداً للفعل "أظن" وهو ملغى كما تقدم بيانه، فكيف لك أن تؤكّد شيئاً ملغى؟! ولذا استدرك السيرافي على هذا التركيب ونعته بالضعف وراى أنّ الأجود أن تقول: "عبد الله أظنّ منطلق" فعلقّ الفعل عن مفعوله ووجه الإشكال عنده ما ذكرناه من كون "أظن" قد ألغى والمصدر تأكيد له فكره أن يؤتى بتأكيد شيء قد ألغى^(٨٧). ولعلنا نتلمس وجهاً لما ذكره سيبويه من اضممار المصدر وهو كون الضمير ليس من لفظ المصدر بل كناية عنه والظن أبلغ في التأكيد فكأنما أعاد لفظه توكيداً^(٨٨).

ومن مشكلات هذا الباب تداخله مع غيره من المنصوبات ، مما يؤدي إلى وقوع المشكل الإعرابي ، كمثال على ذلك نأخذ قوله تعالى: { الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ }^(٨٩) ، ففي "خلقه" قراءتان^(٩٠): الأولى "خَلَقَهُ" على أنه فعل، والثانية: "خَلَقَهُ" بسكون اللام، ومورد الإشكال في الثانية ، إذ احتمل النحاة والمعربون في "خَلَقَهُ" عدّة أوجه إعرابية، فرأى بعضهم أنه منصوب على البدلية^(٩١) ، ورأى سيبويه أنه منصوب على المفعول المطلق^(٩٢) ، والوجه عند سيبويه أنّ هذا المصدر قد سَبَقَ بما يدل عليه وهو الفعل: (أحسن) ؛ لأنّ كل ما خلقه الله تعالى فهو حسن^(٩٣) ، وي طرح العكبري وجهاً ثالثاً للآية فهو يرى أن "خلقه" مفعول به أول و "كل شيء" مفعول به ثاني^(٩٤) ، ولعلنا لا نجافي الحقيقة لو قلنا: إنّ هذه التشابه والتشاكل إنما ينجم عن عدم بيان الحدود الفاصلة بين المفاعيل عند النحاة والمعربين من جهة ومن جهة أخرى فإنّ القراءات القرآنية تؤدي دوراً كبيراً في التوسع في الأوجه الإعرابية بما لها من مرونة وحركية داخل التركيب النحوي.

ثالثاً: المفعول لأجله:

ومن المنصوبات المفعول لأجله، ويسمى بالمفعول له ، ومن أجله ، ومرجع كل هذه التسميات إلى عبارة سيبويه الذي عدّه سبباً وعلّة لوقوع الفعل فقال: ((باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانصب لأنه موقوف له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟))^(٩٥) ، وتكمن مشكلاته فيما يأتي:

شروطه: فقد وقع الإشكال فيها بين المتقدمين والمتأخرين ، فأما المتقدمين فلم يشترطوا فيه إلا ثلاثة شروط وهي:

١ - أن يكون مصدراً، وأشكل هذا الشرط على يونس بن حبيب (١٨٢هـ) ، فرأى نصب (العبد) في قولهم: (أما العبد فذو عبد) على أنه مفعول له، وردّه سيبويه وعدّه قبيحاً شاذاً وقال عنه ((قليل خبيث))^(٩٦) ، وأما المبرد فمنعه البتة^(٩٧).

٢ - أن يكون علّة للفعل الذي قبله: ولذا قالوا: إنه يقع جواباً لسؤال "لِمَ فعلت كذا"^(٩٨)، وهذا الشرط يمثل الفيصل في التفريق بين رأي الكوفيين والبصريين في باب المفعول لأجله، فلقد أشكل أمر المفعول له عند الكوفيين فلم يذكروه بين المفاعيل ولم يترجموا له ادعاءً منهم أنه مفعول مطلق^(٩٩) ، وإنما دخل الإشكال عليهم من جهة كونه مصدراً، ولكن غاب عنهم أنّ هذا المصدر ليس مشتقاً من الفعل الذي قبله نفسه^(١٠٠) ، بل هو واقع علّة له والعلّة غير الشيء يقيناً، كما أنّ هذا المصدر - كما سيأتي- يكون منصوباً بإزالة اللام وليس ينتصب انتصاب المفعول المطلق من رأس، وعلى الرغم من عدم ترجمة النحاة الكوفيين للمفعول لأجله لكننا نرى اعترافاً من الفراء به مع تغيير بالمصطلح، فحينما يأتي لقوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}^(١٠١) يقول: ((فنصب "حذر" على غير وقوع الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذراً، إنما

هو كقولك : أعطيتك خوفاً ورفقاً . فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل^(١٠٢)، وكلام الفراء هذا لا يختلف عن رؤية البصريين للمفعول له بشيء سوى انه اصطلح عليه "التفسير" بدلاً من المفعول لأجله.

٣- أن يكون قلبياً أي من أفعال الجوانح لا الجوارح، وهذا الشرط لم يكن عند المتقدمين^(١٠٣) ولذا أشكل هذا عند أبي علي الفارسي، فأجاز وقوع المصدر مفعولاً له وإن كان من أفعال الجوارح ومثّل له بقوله: ((جئتك ضرب زيد))^(١٠٤)، وقد علّق أبو حيان على هذا بقوله: ((وقاسه على : جئتك طمعاً في الخير. وقيل: هو باطل؛ لأنّ الطمع فعل الجائي وإن كان لا يصدق عليه المجيء بخلاف الضرب))^(١٠٥)، فالأندلسي يلمّح إلى مخالفة كلام الفارسي للشرط الرابع ، وهو اتحاد الفاعل، ولكن عند التابعين يتبين لنا أن أبا علي الفارسي لا يعد ذلك من شروط المفعول له، وهو مذهب ابن خروف أيضاً^(١٠٦)، وبهذا لاوجه لما ذكره أبو حيان الأندلسي في بطلان قول أبي علي.

٤- واشترط الأعلام الشنتمري والمتأخرون أن يكون مشاركاً للفعل بالوقت والفاعل^(١٠٧)، ومن هنا أشكل عليهم قول العرب: (تأهبت السفر) ، و (جئتك محبةً إياي) فمنعوا من إعرابهما مفعولاً له^(١٠٨)، وما ذكره الأعلام ومن تابعه محل إشكال أيضاً، فليس بالضرورة أن يتحد الفاعل ولم يقل بذلك أحد من المتقدمين ويدل على صحة الاعتراض قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا}^(١٠٩)، ففاعل الإراءة هو الله ووقع الخوف والطمع من الخلق^(١١٠)، وكذلك قوله تعالى: {وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ}^(١١١)؛ إذ ((ومن المعلوم أن هداية الناس ليست مقارنة لوقت الانزال، وإنما هي بعده. فالتوراة أنزلت على سيدنا موسى (ع) ثم أصبحت بعد هداية للناس وكذلك الإنجيل فزمن الانزال غير زمن الهداية))^(١١٢).

٥- جاء في الهمع: ((وشرط الجرمي والمبرد والرياشي كونه نكرة))^(١١٣)، وفي هذا الكلام إشكالان :

الاول: في نسبة القول إلى المبرد فهو مشكّل لأنّ ابن السراج نقل عن المبرد ما نصه: ((وقرأت بخط أبي العباس في كتابه : أخطأ الرياشي في قوله : مخافة الشر ونحوه "حال" أقبح الخطأ لأن باب لـ"كذا" * يكون معرفة ونكرة))^(١١٤)، فالمبرد كما نقل عنه ابن السراج، وأبو علي الفارسي^(١١٥) يرى أنّ باب المفعول له يصح ان يكون نكرة ومعرفةً، ويردّ على الجرمي والرياشي قولهما ، ناعتاً قول الأخير بالخطأ لأنه مخالف لرأي سيبويه ، وليس كما نقل صاحب الهمع من أنه تابعهما في الرأي!

الثاني: إنّ هذا الشرط مشكّل هو الآخر، فقد جاء في كلام العرب معرفةً سواءً بالإضافة ام بدال التعريف) ، وقد جمع العجاج حالي التنكير والتعريف بقوله:

يركب كلّ عاقر جمهور مخافةً وزعل المحبور

والهول من تهول القبور^(١١٦)

واعترض الجرمي والرياشي على ذلك بدعوى الانقطاع والانفصال^(١١٧) دعوى لاغية؛ لأنَّ ((السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ولا تنافي بينهما))^(١١٨)، وشواهد مجيئه معرفة أكثر من أن تحصر ومنه قول الشاعر:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فرساناً وركباناً^(١١٩)

وقول الآخر:

لا اقعده الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء^(١٢٠)

وقوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} ^(١٢١).

وفي ضوء ما تقدم كله يتضح لنا أن ما ذكره المتأخرون من شروط للمفعول لأجله لا تخلو في مجملها من الإشكالات والاعتراضات، ولم يكن الأخذ بها من المسلمات، وما يمكن الركون إلى صحته منها هو أن يكون مصدرأً فضلةً علةً للفعل قبله، وما عدا ذلك فمحل نظر، ومن هنا رأينا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف يعترض على اطلاق تسمية الشروط عليها بل يراها مقيدات للربط بين الفعل والمفعول له، ويرجح أنه ومع اجتماعها جميعاً فإنه قد يجر الاسم بالحرف الذي يدل على التعليل^(١٢٢)

عامله:

ومن المشكلات التي ترد في هذا الباب عامل النصب في المفعول له، فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله على تقدير لام العلة، ولكن خالفهم كلُّ من الزجاج والكوفيين، فأروا أنه مفعول مطلق، واختلفوا فيما بينهم فذهب الزجاج إلى أنَّ العامل فعل من لفظه فتقدير: "جتتك إكراماً: "جتتك أكرمك إكراماً" ورأى الكوفيون أنَّ الناصب الفعل قبله وإن خالفه في الاشتقاق إلا أنه موافق له في المعنى^(١٢٣) - على حدِّ زعمهم- وهذا الذي يذهب إليه الكوفيون والزجاج بعيد عن روح اللغة والمعنى المراد، ففي قولنا: (جتتك إكراماً) نجد أنَّ المراد بيان علة المجيء وهو الإكرام، ولذا كان العامل في الأكرام فعلاً غير مشتق منه وهو "جاء" وتقدير الزجاج لفعل آخر من لفظ المصدر يخرج عن ما وضع له وهو العلية ويحوّله إلى التأكيد، والمفعول له: ((إنما يذكر لأنه عذر لوقوع الفعل))^(١٢٤) لا الفعل نفسه، ومن هنا تكون اللام لازمة^(١٢٥) في المعنى - وإن حذف- فتقدير الجملة: "جتتك للإكرام" فلما أطرحت اللام نصب: "إكراماً"، وللعكبري إلتفاتة جميلة في هذا الشأن، إذ يقول في عدم جواز وقوع المفعول له فاعلاً: ((فلا يقام مقام الفاعل لوجهين أحدهما: أنَّ اللام مرادة والثاني أنه غرض الفاعل))^(١٢٦)، وكلا هذين الوجهين لا يستقيمان وكلام الزجاج في جعله مفعولاً مطلقاً؛ لأنَّ الأخير ينتصب بدون اللام، وهو بيان للفعل أو توكيد له وليس

بيانا لغرضه، وأما كلام الكوفيين فمردود هو الآخر؛ لأنَّ الفعل لا يلتقي مع المفعول له من جهة المعنى البتة وما ادعوه من مضارعتة ل(قعدت جلوساً) تحمل بلا دليل؛ إذ لا مرادفة بين المجيء والإكرام، ومن هنا صرح الحريري قائلاً: ((وإن جرى نطقك بالفعال له فانصبه بالفعل الذي قد فعله وهو لعمرى مصدر في نفسه لكن جنس الفعل غير جنسه))^(١٢٧) فاختلف الجنس بينهما ينفي التقاء المعنى الذي ادعاه الكوفيون، ولما لم يتشابه مع معموله ابتعد عن باب المفعول المطلق واقترب - شَبَهًا - بالمفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب^(١٢٨).

تعدده:

تعدد المفعول له بلا عطف مشكل ولذلك منعوا من تعلق: "لتعتدوا" بـ "تمسكوا"^(١٢٩) في قوله تعالى: {وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا}^(١٣٠)، لأنَّ "ضِرَارًا" مفعول له^(١٣١)، وجعلوا: "لتعتدوا" متعلقة بـ "ضِرَارًا" وليس بالفعل؛ لأنَّ المفعول له لا يتعدد إلا بالعطف والعطف هاهنا مفقود.

تداخله مع المنصوبات الأخرى:

لا يكاد يبتعد المفعول له عن باقي المنصوبات من حيث التشاكل والتشابه، ولهذا التداخل أسباب كثيرة لعل في مقدمتها تداخل الحدود بين المنصوبات وعدم التمييز الدقيق بينها، علاوة على التداخل الدلالي للمفردة التي تأتي منصوبة داخل التركيب النحوي، فقد تؤدي المفردة نفسها أكثر من دلالة - ولا سيما داخل التعبير القرآني- مثل مفردة "كلالة" في قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً}^(١٣٢)، فقد أشكل إعراب "كلالة" على النحاة والمعرِّبين وتعددت آراؤهم فيها، بحسب الدلالة التي تؤديها هذه الكلمة، فتارة يكون المراد من الكلاله "الوارث" فأعربوها حالاً من الضمير في "أورث"، وتارة أخرى للموروث، فأعربوها حالاً للضمير من "يورث"، ومرة ثالثة جعلوها لمعنى القربة فأعربوها: "مفعولاً لأجله" والتقدير أي يورث لأجل الكلاله^(١٣٣)، ومنهم من أعربها تمييزاً أزال إبهام الوارث السابق^(١٣٤)، وأضاف الأخفض وجهاً آخر بأن أعربها خبر "كان" جاعلاً "يورث" صفة للرجل^(١٣٥)، وذهب الزجاج إلى إعرابها: "مفعولاً مطلقاً" - جرياً على رأيه القائل باتحاد المفعول المطلق والمفعول له-^(١٣٦)، إنَّ هذا التعدد والتداخل في إعراب الكلمة كان مظهرًا واضحاً من مظاهر المشكل النحوي الواقع في التعبير القرآني نتيجة لمرونة المفردة القرآنية داخل النص، واختلاف أفهام المتلقين لها، مع سعة في طبيعة اللغة العربية تسمح لها استيعاب كل تلك الأوجه المتعددة للإعراب.

رابعاً: المفعول معه:

ومن المنصوبات المفعول معه وعرفه ابن جني بقوله: ((وهو كل ما فعلت معه فعلا وذلك قولك: قمت وزيداً أي مع زيد))^(١٣٧)، وقد ذكره سيبويه تحت باب: (ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم) فقال: ((لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك))^(١٣٨)، وهذه العبارة

مشكلة؛ لتداخل مصطلحي المفعول به والمفعول معه، والذي يظهر لنا من عبارته أنه يقصد أنّ المفعول معه ينتصب بالفعل انتصاب المفعول به، ولكن الفرق بينهما أنّ المفعول به ينتصب بلا واسطة أما المفعول معه فبواسطة الواو، وبهذا يكون رأي سيبويه معارضاً رأي الكوفيين الذين كانوا يرون انتصابه على الخلاف^(١٣٩)، فعبارته هذه تقودنا إلى مشكلة العامل في المفعول معه.

مشكلة العامل فيه:

يمكن تلخيص الآراء النحوية في حل هذه المشكلة بالآتي: الكوفيون يرون نصبه على الخلاف، أما البصريون فرأوا أنّ الناصب له هو الفعل بواسطة الواو، أما الزجاج فرأى تقدير العامل ففي قوله استوى الماء والخشبة، تقديره استوى الماء ولايسّ الخشبة، وأما الأخفش رأى انتصابه على أنه مفعول فيه حملاً على المعنى^(١٤٠).

وكل رأي من هذه الآراء لاقى إشكالات عديدة، فرأى الكوفيون مبني على أساس أنه لا وجه لتكرار الفعل مرتين لذا لا بدّ من مخالفة الثاني الأول، وقد نُعتَ رأيهم هذا بالباطل^(١٤١)، ووجه البطلان أن العطف (لكن) يخالف ما بعده ما قبله ومع ذلك لا ينتصب ما بعدها.

أما رأي الزجاج ففيه ثلاثة إشكالات: الأول منها: أنّ الفعل يعمل بحسب متعلقه فإن كان يفتقر إلى الواسطة عمل معها وإلا فينصب المعمول مباشرة^(١٤٢)، أما الإشكال الثاني: فإنّ اللجوء إلى فعل الملابس لا يكون إلا مع انعدام العامل اللفظي الفعلي وهو هاهنا موجود^(١٤٣)، ونورد إشكالاتاً ثالثة: وهو أنه وعلى فرض صحة تقدير الملابس فلا وجه لتقديرها بالفعل؛ لأنّ واو المعية لا بدّ فيها من معنى الملابس^(١٤٤) فتكون دالةً عليها بنفسها ولا حاجة بعدد إلى تقدير الفعل.

وأما ما ذكره الأخفش فهو مشكل أيضاً لأنه لا دليل على ما ذكره من كونه مفعولاً فيه، علاوةً على أنّ ما بعد الواو يقع عليه أثر الفعل وليس محلاً لوقوعه، ومن هنا يتبين لنا معنى عبارة سيبويه حين قال: "لأنه مفعول معه ومفعول به" إذ وصل إليه أثر الفعل بواسطة الواو فكان من هذه الجهة يحمل معنى المفعول به، ولأنه صاحب ما قبلها بالحكم فصار مفعولاً معه، ومما يدل على بطلان رأي الأخفش، أنه لو كان منصوباً انتصاب الطرف لجاز تقديمه مثلما جاز تقديم جاز تقديم الظروف على الأفعال العاملة فيها، ولكن المفعول معه لا يتقدم على عامله؛ لأن هذه الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه^(١٤٥)، فإن أشكل أحدهم على هذا بتجويز ابن الجني تقديم المفعول معه على مصحوبه مستدلاً بقوله:

جمعت وفحشاً غيباً ونميمةً ثلاث خصالٍ لست عنها بمُرَعوي^(١٤٦)

فيرد إشكاله من وجهين: الأول أن كلامنا عن تقديم المفعول معه على فعله وليس على مصحوبه ، والثاني أن هذا التقديم رأي خاص بابن جني وهو خلاف رأي الجمهور ؛ ولأمكانية أن تكون هذه الواو عاطفة^(١٤٧) ، وجاز تقديمها مع معطوفها اضطراراً ، وهي ضرورة قبيحة ضعيفة كما صرح بذلك السيرافي وابن جني نفسه^(١٤٨) وبقي لنا أن نشير إلى مشكلة أخرى في هذا الباب وهي مشكلة العامل المعنوي وأثره في المفعول معه، فالظاهر من كلام سيبويه أن العامل لا بد أن يكون فعلاً أو حرفاً بمعنى الفعل كالاستفهام^(١٤٩) ، وقد أشكل على هذا قوله:

لا تحبستك أثوابي فقد جمعت هذا رداً مطوياً وسربالاً^(١٥٠)

فقد أجاز الفارسي نصب "سربالاً" على أنه مفعول معه ، والعامل فيه "هذا"^(١٥١) ، وهذا مذهب أبي علي في جواز نصب المفعول معه بالعامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الإشارة والظرف والجار والمجرور^(١٥٢) .

مشكلة المفعول معه في القرآن الكريم:

اختلفت آراء النحاة حول وروده في القرآن الكريم، ومثل البحث في هذه المسألة مشكلة لدى أغلب النحويين والمعريين، فمنهم من رأى وروده في القرآن الكريم واستدلّ بآيات وقراءات قرآنية كقوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}^(١٥٣) ، فذهب أهل البصرة إلى أن شركاءكم قد انتصب على أنه مفعول معه والواو هنا بمعنى "مع" ، وحجتهم في ذلك امتناع العطف في الآية لأنه لا يقال : "أجمعت الشركاء" وإنما "جمعتهم"^(١٥٤) ، وقد أشكل آخرون على هذا الإعراب ولم يتلقوه بالقبول ، فذهب الكسائي^(١٥٥) والفراء^(١٥٦) وابن قتيبة^(١٥٧) وأبو هلال العسكري إلى أن الشركاء منصوبة بفعل مضمّر تقديره : "وادعوا شهداءكم"^(١٥٨) ، وردّ عليهم الزجاج بقوله: ((وهذا غلط لأنّ الكلام لا فائدة فيه؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأنّ يجمعوا أمرهم فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، المعنى لو تركت مع فصيلها لرضعها))^(١٥٩)

وأما ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) فرأى جواز العطف في الآية حملاً على المعنى محتجاً بأنّ الإجماع هو العزم على الامر، والجمع الذي يراد به ضم الأشياء المتفرقة ، فحتى مع اختلاف نوعيهما فإن لهما جنساً يجتمعان فيه^(١٦٠) ، ولعل لرأيه هذا جذوراً عند المتقدمين كالمبرد الذي طرح وجهين في الآية : الأول منهما أنّ "الشركاء" مفعول معه وعبر عنه بالأجود، والثاني أجاز العطف حملاً على المعنى لأنه قد أدخل الشركاء مع الأمر فعمله عليه^(١٦١) ، والفراء الذي عرّف الإجماع بأنه : ((الإعداد والعزيمة على الأمر))^(١٦٢) ، فيكون رأي ابن السيد توفيقياً بين وجهتي نظر المبرد والفراء.

وفي قوله تعالى : {فَوَرَّبُّكَ لَنُحْشِرُهُمُ وَالشَّيَاطِينَ نُمَّ لَنُحْضِرَهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا} (١٦٣) يذكر الزمخشري وجهين في " والشياطين" الأول أنها عاطفة عطف الشياطين على الضمير ، والثاني: أنها للمعنية وأنه - بحسب رأيه بمعنى "مع" أوقع- معللاً ذلك بقوله: ((والمعنى أنهم يحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغوؤهم ، يقرن كل كافر مع شيطان في سلسلة)) (١٦٤)

ومن النحويين من رفض فكرة وجود المفعول معه في القرآن الكريم، ولعل عبارة ابن هشام من أبرز ما قيل بهذا الصدد إذ يقول: ((ولم يأت في التنزيل بيقين)) (١٦٥) ، وكلامه هذا إشارة واضحة إلى أنّ ورود المفعول معه في القرآن الكريم أمر مشككٌ غير مقطوع به ، وأن الآراء والأعاريب التي تطرق إليها العلماء في الآيات محل إشكال ونظر.

وأما في الشعر العربي:

فقد كثّر ذكره ، ولكننا نقف عند الأبيات المشكلة في هذا الصدد ومنها ، قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال (١٦٦)

وموضع الإشكال في البيت أنه نصب "بني" على أنه مفعول معه ، ويحتمل فيه أن يكون معطوفاً على الضمير في كونوا ؛ لأنه مؤكد بـ "أنتم" ، ولكن الشاعر اختار النصب على المعية (١٦٧) ، إذ المعنى فكونوا مع أبيكم فلما حذف "مع" أقام "الواو" مقامها (١٦٨) ، وإنما حذف الظرف لأن الواو أخف منها (١٦٩) ، والوجه في اختيار النصب وترك العطف أنه على الرغم من جوازه من جهة اللفظ إلا أنه يؤدي بالجملة إلى التكلف في المعنى إذ يصير المعنى كونوا أنتم وليكونوا هم وهذا خلاف المقصود (١٧٠) ، ولكن ابن جني رأى جواز العطف في كل موضع فيه واو المعية محتجاً بأنّ ((العرب لم تستعملها قط بمعنى "مع" إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت)) (١٧١) ، ويرد على كلامه إشكالان: الأول : أنّ العرب تمنع من العطف على الضمير المرفوع بلا توكيد، فكلامه قد يصح في الشاهد المذكور ، ولكنه لا يستقيم في موارد أخرى كمثل قوله:

وكان وإياها كحزان لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا (١٧٢)

حيث : ((نصب " وإياها" على أنه مفعول معه، وفي "كان" ضمير هو اسمها)) (١٧٣) ، ولم يعطف لقبح العطف على الضمير المرفوع بلا توكيد.

والثاني: اختلال المعنى واختلاف الدلالة بين الواو العاطفة واو المعية ، فلو رجعنا إلى الشاهد الأول لرأينا قبح العطف من جهة المعنى ؛ لأنّ الشاعر أمرهم بموافقة رأي بني أبيهم ولم يأمر بني أبيهم بالدخول معهم ولو أمرهم لكانوا مرفوعين بالعطف على ضمير "كونوا" ولا سيما أنه مؤكد بـ "أنتم" (١٧٤) ، وهذان الإشكالان لهما

دليل نستدل بهما على أن واو المعية ليست واو العطف كما ذكر ابن جني ، فهي وإن وقعت في مواقع العطف إلا أن ما هيته ودلالاتها مختلفتان عن العاطفة.

خامساً: المفعول فيه:

ومن المنصوبات المفعول فيه ، ووقع المشكل عند النحويين في جوانب متعددة أبرزها الاصطلاح ، فقد تداخلت المصطلحات في هذا الباب وتعددت ، فالكوفيون يسمونه بالصفة تارةً، وبالمحل تارة أخرى، والبصريون يسمونه بالمفعول فيه، أو الظرف، ولعل اصطلاح "المحل" و "الظرف" مؤداهما واحدٌ وإن اختلفا في اللفظ، فالبصريون أسموه بالظرف؛ ((لأنه لما كان محلاً للأفعال ، سمي ظرفاً تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها ولهذا سعى الكوفيون الظروف "محال" ؛ لحلول الأشياء فيها))^(١٧٥)، وعلى هذا نقول أنه لا مشاحة في الاصطلاح، ويشكل الدكتور فاضل السامرائي على اصطلاح الظرف ويراه تسمية مجازية؛ لأنَّ الظرف هو الوعاء الذي لابدَّ من أن يكون له حدود متناهية، وهذا ما لا يتحقق في المفعول فيه مثل "تحت" و "زمن" و "حين"^(١٧٦)، وللجواب على هذا الإشكال نقول: إنَّ أغلب مصطلحات النحو بل وباقي العلوم مجازية فهي لم توضع أساساً للدلالة على ما اصطلحت عليه في النحو كالرفع والنصب والفاعل..إلخ، وإنما يُلاحظ فيها وجه من أوجه المشابهة فيطلق عليها ذلك الاصطلاح بالنظر إلى تلك المشابهة، ثمَّ إنَّ نحاة البصرة حينما أطلقوا مصطلح الظرف كان منظورهم إلى احتواء الظرف بتمامه للفعل كاحتواء الإناء لما فيه، ومن هنا رأينا سيبويه دقيقاً في اصطلاحاته ؛ إذ لم يكن ليطلق لفظة الظرف على الاسم حتى يكون مستوفياً لكل ما احتوى عليه ، فلا يكون لفظ "اليوم" ظرفاً حتى يكون المقصود كل ساعات اليوم فتقول "سرت يوماً" أي كل ساعاته، وإن كان في بعضها فلا يطلق عليه الظرف ولا ينصب بل تقول: "سرت اليوم"^(١٧٧).

أما مصطلح المفعول فيه عند البصريين، فلم يخل هو الآخر من الإشكال ؛ لأنَّ سيبويه كان يصطلحه على الحال^(١٧٨)، ثم تطور المصطلح فيما بعد وأطلق على الظرف بنوعيه الزمان والمكان؛ وذلك لكون الظرف يحتوي على معنى فيه ، ومن هنا عرّف أنه : ((كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى "في" وليس فيه))^(١٧٩)، ويرد على هذا التعريف إشكالٌ وهو أن بعض الظروف لا تتضمن معنى "في" كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾^(١٨٠)، ويرتفع هذا الإشكال إذا علمنا أنهم لا يعربون "اليوم" في هذه الآية وأمثالها مفعولاً فيه ، بل مفعولاً به ؛ لأنَّ فعل الإنذار لم يكن واقعاً في اليوم بل واقعاً عليه.

ويقع الإشكال النحوي في النيباية عن الظرف، فقد تنوب بعض الكلمات عن الظروف فيتداخل الظرف فيها مع الحال ومع المفعول المطلق، ففي قولهم : "سير طويلاً" يرى سيبويه والفراسي أنه حال من ضمير المصدر والتقدير : "سرت طويلاً" أي السير^(١٨١)، ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً على تقدير حذف المصدر، ويحتمل

أن يكون نائباً عن الظرف بتقدير حذف الظرف الموصوف : "سرت زماناً طويلاً"^(١٨٢)، ومنه قوله تعالى: {وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ}^(١٨٣)، فيحتمل فيها أن يكون المعنى أزلت الجنة مكاناً غير بعيد، على الظرفية، ويحتمل أن تكون حالاً مؤكدة^(١٨٤).

وقد منع النحويون نيابة المصدر المؤول عن الظرف، وأشكل عليهم قوله تعالى: {وَتَرْتَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ}^(١٨٥)، والمشكل في هذه الآية يتمحور في أمرين:

أولهما: إنهم أعربوا المصدر المؤول منصوباً بنزع الخافض، وهذا مشكل؛ لأنَّ الخافض لا يحذف إلا حين أمن اللبس، واللبس هنا موجود إذ يحتمل في الآية ترغيبون عن أو في ان تنكحوهن، وجواب الأزهرى على ابن مالك حين قال بوجود اللبس ولكنه يرتفع إما بالقرينة أو أن الخافض حذف لقصد الإبهام ليرتدع من يرغب في نكاحهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدماמתهن^(١٨٦)، فهو تعميق للإشكال وليس حلاً له، فمهمة الإعراب رفع اللبس والإبانة لا الإغراق فيه.

ثانيهما: إذا احتمل المصدر معنى "في" فعلام لا نجعله ظرفاً؟ والجواب عن هذا الإشكال من وجهين: أحدهما أن دلالة "في" هنا ليست مطردة إذ يحتمل في الآية معنى "عن" كما ذهب إلى ذلك الزمخشري^(١٨٧)، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال.

ثانيهما: مع التسليم باطراد معنى "في" فثمة ركن آخر مفقود لتحقيق الظرفية وهو أنَّ المصدر المؤول ليس بزمان ولا مكان، والظرف يشترط فيه أن يكون زماناً أو مكاناً^(١٨٨)، ولذا رأينا الجوجري أخرجه عن الظرفية وعده فضلة ذكر لأمر وقع فيه^(١٨٩).

ويشكل عليهم أنَّ المصدر الصريح لم يكن زماناً ولا مكاناً فعلاماً أجزتم وقوعه نائباً عن الظرف ومنعتم المؤول من ذلك؟! والإجابة عن هذا الإشكال تتم بأنَّ المراد بالدلالة الزمانية والمكانية ليست مرادة من المفردة بعينها - مصدراً صريحاً أم مؤولاً- وإنما من السياق العام للآية، وهنا لا يتطلب السياق دلالة على زمان أو مكان النكاح لنقول بنيابة المصدر عن الظرف، كما أنَّ اللبس الوارد في النص من احتمالية "عن أو في" قاض بعدم القبول بإعراب المصدر على نزع الخافض، والذي نميل إليه أنَّ المصدر المؤول هاهنا وقع مفعولاً به؛ لأنَّ ((رغبت في الشيء ورغبتة يتعدى بنفسه أيضاً إذا أردته رَغْباً بفتح الغين وسكونها، ورَغْبِي بفتح الراء وضمها ورَغْبَاءً بالفتح والمد))^(١٩٠)، ولو أن القرآن أراد دلالة الحرف "عن" أو "في" لذكره في الآية ولم يحذفه ولاسيما أن الآية في مقام الفتوى من الله والفتوى لا بد أن تكون واضحة لا لبس ولا إجمال فيها.

الخاتمة:

وبعد هذه الرحلة البحثية التي نأمل لها النجاح في منصوبات الأسماء، وما أشكل فيها من مسائل وقضايا على النحاة، نصل إلى أنّ المنصوبات من أكثر أبواب النحو عرضة للمشاكل؛ لتداخلها مع بعض وتقارب مصطلحاتها وحيثيات إعرابها، ولذا ينبغي على الدارسين ضبط المصطلح، وتقنين الضوابط التي من شأنها الفصل بين هذه المنصوبات المتداخلة.

وانتهى البحث إلى أنّ المفعول به قد يحذف من الكلام ويولد حذفه مشكلاً نحويّاً على مستوى ما يحلُّ محل المحذوف، وطالما وجد ما يدل على المفعول جاز حذفه حتى وإن كان ذلك الدالّ فعلاً؛ لأنّ للفعل وفرة معنوية تمكنه من أن يقوم مقام المصدر ويعوض عن المفعول المحذوف، وأنّ تقديم المفعول به على الفاعل أو على الفعل والفاعل من ابواب توسع اللغة العربية، وأنّ للجملة الاسمية إمكانية النيابة عن مفعولي الأفعال الناصبة للمفعولين .

وانتهينا إلى أنّ المفعول المطلق في القرون الستة موضوع البحث لم يضبط مصطلحه بل كان متداخلاً مع المصدر وانتهينا إلى أنّ بينهما علاقة العموم والخصوص من وجه فليس كل مصدر مفعولاً مطلقاً ولا كل مفعول مطلق مصدراً.

وانتهى البحث إلى أنّ المفعول لأجله إنما هو مصدر فضلة يكون علة لما قبله، وأنّ المفعول معه فرع قائم بنفسه وأنّ ماهية الواو فيه مختلفة عن العاطفة ، وأنّ المفعول فيه إنما تحققت فيه ضابط "معنى في" باطراد ولذا نصب الطرف على أنه مفعول فيه ، وأما المصدر وإن تحققت فيه هذا المعنى أحياناً إلا أنه لا يطرد فيه ولذا لم يكن لنا أن نعد المصدر مفعولاً فيه باطراد.

إنّ ما نوصي به هو أن يتحرى الدارس ما ينقله عن العرب وعن العلماء من آراء ، وإنّ ضبط النقل سبيل من سبل حل المشكلات النحوية التي قد يقع الكثير في الخطأ في نسبة قول إلى عالم ما، أو نقل شاهد نحوي بطريقة مغلوبة قد يؤدي إلى التعقيد في الكشف عن الحكم النحوي الصحيح، ولذا على الدارس أن يحقق فيما ينقله وأن يتدبر في مضمونه.

الهوامش والتعليقات:

(١) أصول السرخسي : لأحمد بن أبي سهل: ١ / ١٦٨

(٢) معجم علوم القرآن : لأبراهيم محمد الجرمي: ٢٦٩

(٣) كتاب العين :للخليل بن أحمد الفراهيدي : ٥ / ٣٩٦ ، باب: الكاف والشين واللام معهما ك ش ل ، ش ك ل.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري: ٥ / ١٧٣٦ - ١٧٣٧

الهوامش:

- (٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: لابن مالك: ٢ / ٦٤٠، وشرح تسهيل الفوائد: لابن مالك ٢ / ١٦١ وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لشمس الدين الجوزي: ٢ / ٤٠٩
- (٦) ينظر: النحو الوافي: لعباس حسن: ٢ / ١٨٠
- (٧) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: للباقولي: ٢ / ٤٠٥
- (٨) ينظر: ارتشاف الضرب: لأبي حيان: ٣ / ١٤٦٤
- (٩) ينظر: نحو القرآن: للجواري: ٣٦
- (١٠) شرح الكافية الشافية: لابن مالك: ٢ / ٦٤٠
- (١١) ينظر: المقتضب: للمبرد: ٣ / ٩٥
- (١٢) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ١ / ١٢٦، والمقتضب: للمبرد: ٣ / ١٨٩
- (١٣) ينظر: شرح كتاب لسيبويه: السيرافي: ٢ / ٢٣
- (١٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي أستاذ نحوي جليل روى عنه الشلوبين وابن خروف، وألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيمري توفي سنة (٥٨٤هـ) [بغية الوعاة: للسيوطي: ١ / ٤٣١]
- (١٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمراذي: ١ / ٥٦٧
- (١٦) سورة آل عمران: ١٨٠
- (١٧) ينظر: إعراب القرآن: للنحاس: ١ / ١٩١
- (١٨) ينظر: الأصول في النحو: لابن السراج: ١ / ٧٩
- (١٩) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: للفارسي: ٢ / ١٠١
- (٢٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري: ١ / ١١٣ [م: ١٥]
- (٢١) قرأ ابن عامر وحمزة بالتاء (ينظر: السبعة في القراءات: لأبي بكر بن مجاهد ٢٢٠)
- (٢٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: للفارسي: ٢ / ١٠٠
- (٢٣) ينظر: تفسير القاسمي: لمحمد جمال الدين القاسمي: ٤ / ١٨٢
- (٢٤) الكتاب: لسيبويه: ٢ / ١٢٧
- (٢٥) ينظر: المقتضب: للمبرد: ٣ / ٩٦
- (٢٦) شرح اللمع في النحو: للضرير الواسطي: ٦١
- (٢٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري: ١ / ٦٦ (مسألة: ١١)
- (٢٨) ينظر: الأصول في النحو: لابن السراج: ٢ / ٢٣٦، الإيضاح العضدي: للفارسي: ٢٣١
- (٢٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري: ٢ / ٥١١ (مسألة: ٨٧)

- (٣٠) ينظر: إعراب القرآن: للباقولي: ٧٢٥ / ٢
- (٣١) ينظر: الأصول في النحو: لابن السراج: ٢٣٦/٢
- (٣٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري: ١ / ٥٥٣
- (٣٣) ينظر: المصدر السابق.
- (٣٤) ينظر: شرح اللمع في النحو: للضرير الواسطي: ٦٢
- (٣٥) المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري: ٥٥
- (٣٦) ينظر: إعراب القرآن : للنحاس: ٢ / ١٥ ، ٣ / ٨٠ وينظر: علل النحو: للوراق: ٣٦٤ وغير ذلك الكثير من المصادر.
- (٣٧) علل النحو: لابن الوراق: ٢٧٥
- (٣٨) ينظر : اللمع في العربية: لابن جني : ٤٩
- (٣٩) سورة يوسف: ٤٤
- (٤٠) البيت لجرير: ديوانه: ٢٥١
- (٤١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل : لأبي حيان الأندلسي: ٧ / ١٥٣
- (٤٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: لبدر الدين المرادي: ٢ / ٦٤٤
- (٤٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للأزهري: ١ : ٤٩٧
- (٤٤) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ٢ / ١٧٤
- (٤٥) ينظر: إسفار الفصيح : للهروي: ١ : ٢٠٨ - ٢٠٩
- (٤٦) سورة ص: ٢١
- (٤٧) سورة ص: ٢٢
- (٤٨) البيت لذى الرمة ديوانه: ٣ / ١٥٤٥
- (٤٩) ينظر: إعراب القرآن وبيانه : لمحبي الدين بن احمد مصطفى درويش: ٧ / ٦١٢
- (٥٠) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ٢ / ٢٠٠
- (٥١) سورة الأحزاب: ١٠
- (٥٢) نتائج الفكر في النحو: للسهيلى: ١ / ٢٨٧
- (٥٣) ينظر: علل النحو: لابن الوراق: ١ / ٢٧٥ ، وإسفار الفصيح: للهروي: ١ / ٢٠٨
- (٥٤) الفية ابن مالك: ٢٩
- (٥٥) سورة البقرة: ٢٠٠
- (٥٦) إعراب القرآن: للنحاس: ١ : ١٠٣

- (٥٧) مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام : ٨٦٨
- (٥٨) ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لنور الدين الأشموني: ٤٦٨/١
- (٥٩) البيت لرؤبة بن العجاج، ديوانه: ١٧٢
- (٦٠) اللمع في العربية: لابن جني: ٥٠
- (٦١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام: ١٨٣ /٣
- (٦٢) سورة الإسراء : ٦٣
- (٦٣) سورة النساء: ١٦٤
- (٦٤) سورة الصافات: ١
- (٦٥) ينظر: همع الهوامع : للسيوطي: ٩٧ /٣
- (٦٦) ينظر: المصدر السابق: ٩٨
- (٦٧) ينظر: الكتاب : لسيبويه: ٨١ /٤
- (٦٨) ينظر: المقتضب: للمبرد: ٧٤ /١
- (٦٩) ينظر: الأصول في النحو: لابن السراج: ١٣٤ /٣
- (٧٠) سورة نوح : ١٧
- (٧١) الكتاب: لسيبويه: ٨١ /٤
- (٧٢) ينظر: المفصل في صنعة الأعراب: للزمخشري: ٥٥
- (٧٣) ينظر: إرتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي: ١٢٥٤ /٣
- (٧٤) ينظر: المصدر السابق ، وينظر: همع الهوامع: للسيوطي: ٩٨ /٣
- (٧٥) ينظر: : الكتاب: لسيبويه: ٣٢٢ /١
- (٧٦) ينظر: المقتضب: للمبرد: ٢١٧ /٣
- (٧٧) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ٣٢٢ /١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : للزجاج: ٢٢٥ /٣ ، وإعراب القرآن: للنحاس: ٢٦٤ /٢
- (٧٨) ينظر: المقتضب: للمبرد: ٢١٧ /٣
- (٧٩) ينظر: العدد في اللغة: لابن سيده : ٥٧
- (٨٠) نتائج الفكر: للسهيلي: ٥٧ /١
- (٨١) ينظر: المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية: لعمار إلياس البوالصة، أطروحة دكتوراة الجامعة الأردنية: ٢٠٠٧م: ٥٢
- (٨٢) نتائج الفكر: للسهيلي: ٢٧٥ /١

- (٨٣) ينظر: المصدر السابق: ٢٧٦
- (٨٤) ينظر: الكتاب: لسبيويه: ١ / ٣١٢، ٢١٩
- (٨٥) ينظر: المصدر السابق: ١ / ١٢٥
- (٨٦) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش: ١ / ٣٠٦
- (٨٧) ينظر: شرح كتاب سبيويه: للسيرافي: ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣
- (٨٨) ينظر: المصدر السابق: ٤٦٢
- (٨٩) سورة السجدة: ٧
- (٩٠) قرأ أبو جعفر وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب بالسكون، وقرأ نافع وعاصم وحمة والكسائي وخلف بفتح اللام... ينظر: المبسوط في القراءات العشر: لابن مهران النيسابوري: ٣٥٤
- (٩١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: للزجاج: ٤ / ٢٠٤، إعراب القرآن: للنحاس: ٣ / ١٩٩، تهذيب اللغة: للأزهري: أبواب الحاء والسين: ٤ / ١٨٤
- (٩٢) ينظر: الكتاب: لسبيويه: ١: ٣٨١ و إعراب القرآن: للنحاس: ٣ / ١٩٩، والحجة للقراء السبعة: للفارسي: ٤٦١ / ٥
- (٩٣) ينظر: شرح كتاب سبيويه: للسيرافي: ٢ / ٢٦٨
- (٩٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: للعكبري: ٢ / ١٠٤٨
- (٩٥) الكتاب: لسبيويه: ١ / ٣٦٧
- (٩٦) المصدر السابق: ١ / ٣٨٩
- (٩٧) ينظر: شرح كتاب سبيويه: للسيرافي: ٢ / ٢٧٩
- (٩٨) ينظر: الكتاب: لسبيويه: ١ / ٣٦٩، والأصول في النحو: لابن السراج: ١ / ٢٠٦، وملحة الإعراب: للحريري: ٣٦
- (٩٩) ينظر: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الاندلسي: ٧ / ٢٣٦
- (١٠٠) ينظر: الكتاب: لسبيويه: ١ / ٣٦٧، والأصول في النحو: لابن السراج: ١ / ٢٠٦
- (١٠١) سورة البقرة: ١٩
- (١٠٢) معاني القرآن: للقراء: ١ / ١٧
- (١٠٣) ينظر: همع الهوامع: للسيوطي: ٢ / ١٣١
- (١٠٤) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: لابن هشام: ٢ / ١٩٧، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لعلي بن محمد الأشموني: ١: ٤٨١
- (١٠٥) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الاندلسي: ٧ / ٢٣٣

- (١٠٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : للأزهري: ٥١٠
- (١٠٧) ينظر: همع الهوامع : للسيوطي: ١٣١ / ٢
- (١٠٨) ينظر: أوضح المسالك : لابن هشام: ١٩٧ / ٢
- (١٠٩) سورة الرعد: ١٢
- (١١٠) ينظر: همع الهوامع: للسيوطي: ١٣٣ / ٢ ، ومعاني النحو : للسامرائي: ٢٢٥ / ٢
- (١١١) سورة آل عمران: ٣-٤
- (١١٢) معاني النحو: للسامرائي: ٢٢٥ / ٢
- (١١٣) همع الهوامع: للسيوطي: ١٣٢ / ٣
- *يعني باب المفعول له.
- (١١٤) الأصول في النحو: لابن السراج: ٢٠٩ / ١
- (١١٥) ينظر: المسائل البصريات: للفارسي: ١ / ٣٣٤ - ٣٣٨ المسألة رقم (٣)
- (١١٦) الرجز للعجاج ، ديوانه: ١ / ٣٥٤-٣٥٥
- (١١٧) ينظر: المدارس النحوية: لشوقي ضيف: ١١٤
- (١١٨) ينظر: همع الهوامع: للسيوطي: ١٣٢ / ٢
- (١١٩) البيت لقريط بن أنيف العنبري، ورد في عيون الاخبار :لابن قتيبة: ٢١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:
- ٢١، والخزانة: للبغدادي: ٢٥٣ / ٦
- (١٢٠) مجهول القائل ، ضمّنه ابن مالك في ألفيته: ٣٠ في باب المفعول له.
- (١٢١) سورة البقرة: ١٩
- (١٢٢) ينظر: بناء الجملة العربية: للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: ١٤٩
- (١٢٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : للأزهري: ٥١٤ / ١
- (١٢٤) الأصول في النحو: لابن السراج: ٢٠٦
- (١٢٥) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ٣٦٩ / ١
- (١٢٦) اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري: ١ / ١٦٢
- (١٢٧) ملحّة الإعراب: للحريزي: ٣٦
- (١٢٨) ينظر: الأصول في النحو: لابن السراج: ٢٠٦ / ١
- (١٢٩) ينظر: همع الوامع: للسيوطي: ١٦٣ / ٢
- (١٣٠) سورة البقرة: ٢٣١
- (١٣١) ينظر: إعراب القرآن : النحاس: ١ / ١١٥

- (١٣٢) سورة النساء: ١٢
- (١٣٣) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام: ٦٨٠ ، وأمالي ابن الحاجب: ١ / ١٥٠
- (١٣٤) ينظر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الاندلسي: ٩ / ٢١٠
- (١٣٥) ينظر: معاني القرآن : للأخفش: ١ / ٢٥٠
- (١٣٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: للزجاج: ٢ / ٢٥
- (١٣٧) اللمع في العربية: لابن جني: ٦٠
- (١٣٨) الكتاب: لسبويه: ١ / ٢٩٧
- (١٣٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري: ١ / ٢٨٤ (مسألة ٣٠)
- (١٤٠) ينظر : المصدر السابق
- (١٤١) ينظر: كتاب إئتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: للزبيدي: ٣٧
- (١٤٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري: ١ / ٢٤٩ (مسألة ٣٠)
- (١٤٣) ينظر: كتاب إئتلاف النصره: للزبيدي: ٣٧
- (١٤٤) شرح المفصل: ابن يعيش: ١ / ٢٤٦
- (١٤٥) ينظر الأصول في النحو: ابن السراج: ١ / ٢١١
- (١٤٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، عيون الأخبار : لابن قتيبة: ٢ / ١١٥ ، أمالي القالي: ١ / ٦٨ ، الأصول في النحو: لابن السراج: ١ / ٣٢٦ ، ويروى : [وبخلاً]
- (١٤٧) ينظر: شرح الكافية: لابن مالك: ٢ / ٦٩٨ و: اللحة في شرح الملح: لابن الصانع : ١ / ٣٧٢
- (١٤٨) ينظر: شرح أبيات سبويه: للسيرافي: ١ / ٣٣١ ، الخصائص : لابن جني: ٢ / ٣٨٩
- (١٤٩) ينظر: الكتاب: لسبويه: ١ / ٣١٠ ، التعليقة على كتاب سبويه: للفارسي: ١ / ١٩٤
- (١٥٠) ينظر: إعراب القرآن: للنحاس: ٢ / ١٥٢
- (١٥١) ينظر: شرح التسهيل: لابن مالك: ٢ / ٢٤٨
- (١٥٢) ينظر: همع الهوامع: للسيوطي: ٢ / ٢٣٩
- (١٥٣) سورة يونس: ٧١
- (١٥٤) ينظر: الصحابي في فقه اللغة: لأحمد بن فارس: ٧٩ ، و فقه اللغة وسر العربية: للثعالبي: ١ / ٢٢٤ ودره الغواص في أوهام الخواص: للحريري: ٧٩
- (١٥٥) ينظر: إعراب القرآن: للنحاس: ٢ / ١٥٢
- (١٥٦) ينظر: معاني القرآن: للفراء: ١ / ٤٧٣
- (١٥٧) ينظر: تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة: ١ / ١٣٥

- (١٥٨) ينظر: الصناعتين: لأبي هلال العسكري: ١٨١ ، وينظر : الصاحبى فى فقه اللغة: لأحمد بن فارس: ٧٩
- (١٥٩) معاني القرآن وإعرابه: للزجاج: ٣/ ٢٧ - ٢٨
- (١٦٠) ينظر: رسائل فى اللغة: لابن السيد: ٢٨٦
- (١٦١) ينظر: الكامل فى اللغة والأدب: للمبرد: ١/ ٢٦٣ - ٢٦٤
- (١٦٢) معاني القرآن: للفراء: ١/ ٤٧٣
- (١٦٣) سورة مريم: ٦٨
- (١٦٤) الكشاف : للزمخشري: ٣/ ٣٣
- (١٦٥) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام: ٤٧١
- (١٦٦) لا يعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٢٩٨ ، الجليس الصالح لأبى الفرج المعافى: ٢٢٤
- (١٦٧) ينظر: شرح أبيات سيبويه: للسيرافى: ١/ ٢٨٦
- (١٦٨) ينظر: اللمع فى العربية : لابن جنى: ٦١
- (١٦٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه: للسيرافى: ٢/ ١٩٥
- (١٧٠) ينظر : همع الهوامع : للسيوطى: ٢/ ٢٤٥
- (١٧١) سر صناعة الإعراب: لابن جنى: ١/ ١٣٧
- (١٧٢) البيت لكعب بن جعيل، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٢٩٨، والأصول فى النحو: ١/ ٢٨٦،
- (١٧٣) شرح أبيات سيبويه: السيرافى: ١/ ٢٨٦
- (١٧٤) ينظر: الفصول المفيدة فى الواو المزيدة : لصالح الدين العلائى: ١٨٩
- (١٧٥) أسرار العربية: للأنبارى: ١٤١
- (١٧٦) ينظر: معاني النحو: للدكتور فاضل السامرائى: ٢/ ١٥٣
- (١٧٧) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ١/ ٢١٦
- (١٧٨) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ١/ ٢٠٥
- (١٧٩) اللمع فى العربية: لابن جنى: ٥٥
- (١٨٠) سورة مريم: ٣٩
- (١٨١) ينظر: مغنى اللبيب: لابن هشام : ٢٦٦-٢٦٧، وينظر: أمالى ابن الحاجب: ١/ ٢٤٤
- (١٨٢) ينظر: مغنى اللبيب بحاشية الدسوقي: ٤٣٦
- (١٨٣) سورة ق: ٣١
- (١٨٤) ينظر: التبيان فى إعراب القرآن: للعكبرى: ٢/ ١١٧٦

- (١٨٥) سورة النساء: ١٢٧
 (١٨٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي: ١/ ١٣٤
 (١٨٧) ينظر: همع الهوامع: للسيوطي: ٢/ ١٧١
 (١٨٨) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لمحمد بن علي الصبان: ٢/ ١٨٤
 (١٨٩) ينظر: شرح شذور الذهب: للجوزي: ٢/ ٤٣٤
 (١٩٠) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد الحموي: ١/ ٢٣١

المصادر والمراجع:

أولاً القرآن الكريم:

ثانياً: الكتب المطبوعة:

- (١)
 (٢) إرتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي/ تحقيق: رجب عثمان محمد/ مكتبة الخانجي القاهرة/ ط١/ ١٩٩٨م
 (٣) أسرار العربية: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الانصاري كمال الدين الأنباري / دار الأرقم بن أبي الأرقم/ ط١/ ١٩٩٩م
 (٤) إسفار الفصيح: لمحمد بن علي بن محمد أبي سهل الهروي/ تحقيق: أحمد بن سعيد محمد قشاش/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/ ط١/ ١٤٢٠هـ.
 (٥) أصول السرخسي: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي/ دار المعرفة بيروت.
 (٦) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج/ تحقيق: عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت.
 (٧) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: لعلي بن الحسين بن علي الباقولي/ تحقيق: إبراهيم الإبياري/ دار الكتاب المصري- القاهرة ودار الكتب اللبنانية بيروت/ ط٤/ ١٤٢٠هـ
 (٨) إعراب القرآن وبيانه: لمحيي الدين بنأحمد مصطفى درويش/ دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)/ ط٤/ ١٤١٥هـ
 (٩) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس/ تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم/ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت/ ط١/ ١٤٢١هـ.
 (١٠) ألفية ابن مالك : لمحمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك الطائي/ دار التعاون
 (١١) أمالي ابن الحاجب: لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبي عمرو ابن الحاجب/ تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدرة/ دار عمار - الأردن/ ١٩٨٩م

- ١٢) الأمالي: لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم/ ترتيب: محمد بن عبد الجواد الأصمعي/ دار الكتب المصرية / ط٢/ ١٩٢٦م
- ١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد أبي البركات كمال الدين الانباري/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية/ ط١/ ٢٠٠٣م
- ١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لعبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام/ تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٥) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي/ تحقيق: د. طارق الجنابي/ عالم الكتب/ بيروت/ ط٢/ ٢٠٠٧م
- ١٦) الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي/ تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود/ جامعة الرياض/ ط١/ ١٩٦٩.
- ١٧) بغية الوعاة : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ المكتبة العصرية / لبنان - صيدا
- ١٨) بناء الجملة العربية: للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف/ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع/ ط١/ ٢٠٠٣م
- ١٩) تأويل مشكل القرآن : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري/ تحقيق: إبراهيم شمس الدين/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- ٢٠) التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري/ تحقيق: علي محمد الجاوي/ عيسى الحلبي وشكاه.
- ٢١) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق: د. حسن هندايوي/ دار القلم دمشق/ ط١/ د.ت
- ٢٢) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق: د. حسن هندايوي/ دار القلم دمشق/ ط١/ د.ت
- ٢٣) التعليقة على كتاب سيبويه: للحسن بن أحمد بن عبد الغفاري أبي علي الفارسي/ تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي/ ط١/ ١٩٩٠م
- ٢٤) تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل: لمحمد جمال الدين القاسمي/ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء التراث العربي/ لبنان - بيروت/ ط١/ ٢٠١٠م
- ٢٥) تهذيب اللغة: لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي/ تحقيق: محمد عوض مرعب/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ ط١/ ٢٠٠١م.
- ٢٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي/ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان/ دار الفكر العربي/ ط١/ ٢٠٠٨م.

- ٢٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرخ ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي/ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان/ دار الفكر العربي/ ط١/ ٢٠٠٨م.
- ٢٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرخ ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي/ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان/ دار الفكر العربي/ ط١/ ٢٠٠٨م.
- ٢٩) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني/ تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي/ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان/ ط١/ ٢٠٠٥م
- ٣٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان/ ط١/ ١٩٩٧م
- ٣١) الحجة للقراء السبعة : لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار/ تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجاني/ دار المأمون للتراث - دمشق/ بيروت/ ط٢/ ١٩٩٣م.
- ٣٢) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الحانجي/ القاهرة/ ط٤/ ١٩٩٧م
- ٣٣) الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني/ تحقيق: محمد علي النجار/ منشورات ذوي القربى/ قم- إيران/ ط١/ ١٤٣٥هـ.ق.
- ٣٤) درة الغواص في أوهام الخواص: للقاسم بن علي بن محمد الحريري/ تحقيق: عرفات مطرجي/ مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت/ ط١/ ١٩٩٨م
- ٣٥) ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه/ تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي/ مكتبة أطلس- دمشق/ ١٩٧١م
- ٣٦) ديوان جرير : تحقيق: كرم البستاني/ دار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت/ ١٩٨٦م.
- ٣٧) ديوان ذي الرمة عيلان بن عقبة العدوي ت١١٧هـ، شرح الأصمعي برواية ثعلب/ تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح/ مؤسسة الإيمان - بيروت/ ط١/ ١٩٨٢م
- ٣٨) رسائل في اللغة : لأبي محمد عبد الله بن السيد البطلبوسي/ تحقيق: د. وليد السراقبي / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض/ ط١/ ٢٠٠٧م
- ٣٩) سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني/ دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان/ ط١/ ٢٠٠٠م
- ٤٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي"ابن عقيل": تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار التراث/ مصر/ ط٢٠/ ١٩٨٠م
- ٤١) شرح أبيات سيبويه: ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي/ تحقيق: د. محمد علي الربيع هاشم/ مكتبة الكليات الأزهرية/ ١٩٧٤م.

- ٤٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني / دار الكتب العلمية بيروت- لبنان/ ط١/ ١٩٩٨م
- ٤٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبد الله الأزهري المعروف بال وقاد / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان/ ط١/ ٢٠٠٠م.
- ٤٤) شرح الكافية الشافية : لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي/ تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة/ ط١/ ١٩٨٢م
- ٤٥) شرح اللع في النحو: للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير/ تحقيق: د. رجب عثمان محمد/ مكتبة الخانجي - القاهرة/ ط١/ ٢٠٠٠م.
- ٤٦) شرح المفصل للزمخشري: ليعيش بن علي بن يعيش / تقديم: إميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية- بيروت /لبنان/ ط١/ ٢٠٠١م.
- ٤٧) شرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك/ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد- د. محمد بدوي المختون/ هجر للطباعة والنشر/ ط١/ ١٩٩٠م.
- ٤٨) شرح ديوان الحماسة: لأبي علي بن محمد بن الحسن المرزوقي/ تحقيق: غريد الشيخ/ دار الكتب العلمية - بيروت لبنان/ ط١/ ٢٠٠٣م.
- ٤٩) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لشمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوزي/ تحقي: نواف بن جزء الحارثي/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/ ط١/ ٢٠٠٤م
- ٥٠) شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي/ تحقيق: أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي/ دار الكتب العالمية ، بيروت - لبنان/ ط١/ ٢٠٠٨م.
- ٥١) الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس / محمد علي بيضون/ ط١/ ١٩٩٧م.
- ٥٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط٤/ ١٩٨٧م.
- ٥٣) الصناعتين: لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله/ تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم/ المكتبة العصرية بيروت/ ١٤١٩هـ
- ٥٤) العدد في اللغة : لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي/ تحقيق: عبد الله الناصر - عدنان الظاهر/ ط١/ ١٩٩٣م.
- ٥٥) علل النحو: لمحمد بن عبد الله بن عبد الله بن العباس ابن الوراق/ تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش/ مكتبة الرشد- الرياض/ السعودية/ ط١/ ١٤٢٠م.

- ٥٦) عيون الاخبار : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري/ دار الكتب العلمية - بيروت/ ١٤١٨ هـ.
- ٥٧) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: لصلاح الدين أبي سعيد العلائي/ تحقيق: حسن موسى الشاعر/ دار البشير الأردن عمان/ ط١/ ١٩٩٠ م.
- ٥٨) فقه اللغة وسر العربية: لعبد الملك بن محمد أبي منصور الثعالبي/ تحقيق: عبد الرزاق المهدي/ دار إحياء التراث العربي/ ط١/ ٢٠٠٢ م.
- ٥٩) الكامل في اللغة والأدب: لمحمد بن يزيد المبرد/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر العربي - القاهرة/ ط٣/ ١٩٩٧ م.
- ٦٠) كتاب السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن العباس التميمي أبي بكر ابن مجاهد/ تحقيق: د. شوقي ضيف/ دار المعارف بمصر/ ط٢/ ١٤٠٠ م.
- ٦١) كتاب العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي/ دار ومكتبة الهلال. د.ت.
- ٦٢) الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) / تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي - مصر/ ط٥/ ٢٠٠٩ م.
- ٦٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ دار الكتاب العربي - بيروت/ ط٣/ ١٤٠٧ هـ.
- ٦٤) اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بالحسين العكبري / تحقيق: د. عبد الإله النبهان/ دار الفكر - دمشق/ ط١/ ١٩٩٥ م.
- ٦٥) اللحة في شرح الملح : لمحمد بن حسن بن سباع ابن الصائغ/ تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/ ط١/ ٢٠٠٤ م.
- ٦٦) اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي/ تحقيق: فائز فارس/ دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ٦٧) المبسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري/ تحقيق: سبيع حمزة حاكمي/ مجمع اللغة العربية - دمشق/ ١٩٨١ م.
- ٦٨) مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤية بالعجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي/ دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع/ الكويت/ د.ت.
- ٦٩) المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف/ دار المعارف/ ط١٢/ ٢٠١٧ م.
- ٧٠) المسائل البصريات : لأبي علي الفارسي/ تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد/ مطبعة مدني/ ط١/ ١٩٨٥ م.
- ٧١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الحموي/ المكتبة العلمية - بيروت/ د.ت.

- (٧٢) معاني القرآن : لأبي الحسن المجاشعي بالولاء البلخي المعروف بالأخفش الأوسط/ تحقيق: د. هدى محمود قراعة / مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ط١ / ١٩٩٠م.
- (٧٣) معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء / تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي/ دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر/ ط١. د.ت
- (٧٤) معاني القرآن وإعرابه : لإبراهيم بنت السري بن سهل أبي إسحاق الزجاج/ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي/ عالم الكتب- بيروت/ ط١ / ١٩٨٨م.
- (٧٥) معاني النحو : للدكتور فاضل السامرائي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت- لبنان/ ط١ / ٢٠٠٧م.
- (٧٦) معجم علوم القرآن : لإبراهيم محمد الجرمي/ دار القلم- دمشق/ ط١ / ٢٠٠١م.
- (٧٧) مغني اللبيب عن كتب الأعراب بحاشية الدسوقي: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري/ دار زين العابدين/ قم/ ٢٠١٧م
- (٧٨) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري/ تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله/ دار الفكر - دمشق/ ط٦ / ١٩٨٥م.
- (٧٩) المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري/ تحقيق: د. علي أبو ملح/ مكتبة الهلال - بيروت/ ط١ / ١٩٩٣م.
- (٨٠) المقتضب : لمحمد بن يزيد المبرد/ تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة/ دار الكتب- بيروت/ ط١ / ١٩٩٤م
- (٨١) ملحة الإعراب: للقاسم بن علي بن محمد الحريري/ دار السلام القاهرة/ ط١ / ٢٠٠٥م
- (٨٢) نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي/ دار الكتب العلمية - بيروت/ ط١ / ١٩٩٢م
- (٨٣) نحو القرآن: لأحمد عبد الستار الجواري/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت/ ٢٠٠٦م.
- (٨٤) النحو الوافي: للدكتور عباس حسن/ دار المعارف / ط١٥.
- (٨٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لأبي بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي/ تحقيق: عبد الحميد هنداوي/ المكتبة التوفيقية - بمصر.
- ثالثاً: الرسائل الجامعية:
- المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية: لعمار إلياس البوالصة، أطروحة دكتوراة الجامعة الأردنية: ٢٠٠٧م.